الأمم المتحدة S/2011/183*

مجلس الأمن

Distr.: General
24 March 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٤٤ (٢٠١٠)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وطلب إليّ أن أقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار كل ستة أشهر، وفي موعد لا يتعدى ٤٥ يوماً قبل انتهاء الولاية. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية الحاصلة منذ إصدار تقريري المؤرخ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ (S/2010/446) إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١. ويعرض التقرير وصفاً للأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة تمشياً مع الولاية الموكلة إليها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، و ١٩٠٨ (٢٠١٠)، و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، و ١٩٤٤ (٢٠١٠)، كما أنه يعرض لمحة موجزة عن الحالة السياسية. وسيتضمن تقريري المقبل الذي سيُقدم إلى مجلس الأمن تقييماً للأوضاع الأمنية، على النحو المطلوب في القرار ١٩٤٤ (٢٠١٠)، عقب مراسم أداء الرئيس الجديد والحكومة الجديدة في هايتي اليمين الدستورية، التي من المقرر أن تجري في أيار/مايو ٢٠١١.

ثانيا – آخر المستجدات السياسية والأمنية

السياسة والانتخابات

٢ – في أعقاب تقريري السابق، جرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وقد شابتها أعمال ترهيب واحتيال، واندلعت أعمال عنف وقلاقل مدنية في بعض مناطق البلاد، من بينها بورت – أو – برانس، بعد الإعلان عن نتائجها الأولية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد بدأت الحملة الانتخابية رسمياً في

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.

الرجاء إعادة استعمال الورق

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ وسبق هذه المرحلة ما يسمى ''الحملة الصامتة'' التي لم يُسمح خلالها إلا باستخدام الملصقات. غير أنه جرت خلالها أشكال أخرى من الحملات، وهو ما يشكل انتهاكاً للقواعد الانتخابية. وإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير متواترة خلال الفترة التي سبقت يوم الانتخابات بحدوث أعمال ترهيب على أيدي مؤيدي الحملات المتنافسة لجميع المرشحين وأعمال عنف بينهم، مع أن غالبية هؤلاء المؤيِّدين كانوا من المرتبطين بحزب إينيت، وهو الحزب الحاكم. ووردت أيضا أنباء عن استخدام أموال الدولة للترويج لحملة مرشح الرئاسة عن حزب إينيت، جود سيليستان.

٣ - وفي يوم الانتخابات، أعلن ١٤ من المرشحين للرئاسة في بيان مشترك أن الانتخابات باطلة خمس ساعات قبل إقفال صناديق الاقتراع بسبب ما أُدعي أنه تلاعب بالانتخابات ارتكبته الحكومة والمسؤولون الموالون لحزب إينيت. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، وفي خضم مزاعم عن تزوير الانتخابات ودعوات إلى إلغائها، وكذلك المظاهرات التي قام بها أنصار عدة مرشحين، أعلن المجلس الانتخابي المؤقت عن النتائج الأولية للجولة الأولى من السباق الرئاسي، حيث احتلت مانيغا المركز الأول واحتل سيليستان المركز الثاني. وفي اليوم ذاته، تراجعت ميرلاند مانيغا (تجمُّع الديمقراطيين الوطنيين التقدميين) وتراجع ميشيل مارتيلي (Répons Peyizan) (حركة الفلاحين) عن ندائهما الداعي إلى إلغاء الانتخابات. وشهدت العديد من مدن هايتي الرئيسية قلاقل مدنية بسبب مظاهرات خرجت ضد السلطات الانتخابية وكذلك ضد حكومة الرئيس رِنيه بريفال وترشيح سيليستان. واستخدم مارتيلي وأنصاره خطابات عنيفة اللهجة بوجه خاص ضد التزوير المزعوم. واستمرت أعمال العنف والترهيب هذه لمدة ثلاثة أيام، توقفت خلالها الأنشطة التجارية والإدارية في معظم أنحاء البلاد.

٤ - وخلال هذه الفترة التي شهدت تصاعد حدة التوتر، قامت قوات البعثة بحراسة المنشآت الحكومية ومباني البعثة وموظفيها. وأجرى ممثلي الخاص محادثات مكثفة مع الرئيس بريفال والزعماء السياسيين وقادة الأوساط التجارية وقادة المجتمع المدني في هايتي وأعضاء المجتمع الدولي، وذلك لايجاد حل لهذا المأزق السياسي، وتناول النقد الواسع النطاق الموجَّه لأسلوب الحكومة في معالجة الانتخابات والأزمة التي أعقبتها، والدعوة إلى الهدوء في ظروف سياسية شديدة التقلب والاستقطاب.

٥ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، طلب الرئيس بريفال إلى منظمة الدول الأمريكية إرسال فريق من الخبراء التقنيين، تحت سلطة رئيس بعثة مراقبة الانتخابات المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، التي كانت قد تولّت المسؤولية الرئيسية عن جهود مراقبة الانتخابات، وذلك للمساعدة في عملية التحقق من الانتخابات

وعملية الطعون القانونية المرفوعة ضد النتائج الأولية. وفي أعقاب هذا الطلب، أعلن المجلس الانتخابي المؤقت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر عن تأخير في نشر النتائج النهائية للانتخابات التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي كان من المقرر الإعلان عنها في اليوم التالي.

٦ - وشرعت بعثة منظمة الدول الأمريكية في عملها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وصدر تقريرها رسمياً في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد أوصى التقرير باستبعاد بعض المحاضر أو بيانات الأصوات من العدّ النهائي للأصوات، وجاء فيه أنه ''إذا نُفذت هذه التوصية، فإن مركز المرشح في المرتبة الثالثة سيتغير ليحتل المرتبة الثانية''. ومعنى هذا أن مارتيلي سيصبح المرشح الرئاسي الذي يحتل المرتبة الثانية بدلا من سيليستان، مع أن الفرق المقدَّر بينهما كان صغيراً للغاية، حيث لم يفصل بينهما سوى نحو ٣ ٠٠٠ صوت. وتضمن تقرير منظمة الدول الأمريكية أيضا مجموعة من التوصيات والنتائج الرامية إلى تحسين الجولة الثانية من الانتخابات.

٧ - وقبِل المجلس الانتخابي المؤقت النتائج التي تضمنها تقرير منظمة الدول الأمريكية، وأعلن في ٢٨ كانون الثاني/يناير أن الجولة الثانية من الانتخابات ستُؤجل إلى ٢٠ آذار/مارس. وفي وقت لاحق، أي في ٣ شباط/فبراير، أكد المجلس الانتخابي المؤقت رسمياً فوز مانيغا ومارتيلي بالمركزين الأول والثاني من الجولة الأولى. وخلال الحملة المؤدية إلى الجولة الثانية، تحادث ممثلي الخاص مع المرشحيْن الرئاسيين وحثهما على شن حملتيهما بروح من التسامح والتنافس الشريف.

٨ - وجرت الجولة الثانية الحاسمة يوم الأحد ٢٠ آذار/مارس في أجواء هادئة وسلمية عموماً. وقد كانت هناك بعض المخالفات البسيطة، وتتعلق أساساً بفقدان مواد انتخابية غير حساسة، مما تسبب في فتح عدة مراكز اقتراع في مقاطعة الغرب في وقت متأخر، ودفع بالمجلس الانتخابي المؤقت إلى تمديد وقت التصويت بساعة واحدة في منطقة بورت - أو - برانس الحضرية. واقتصرت أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات على المناطق وتمكّن أفراد البعثة في معظم الحالات من استتباب النظام، مما سمح بمضي عملية التصويت قدماً. وأُبلغ عن مقتل شخصين على الأقل في حادثين منفصلين. ويبدو أن عودة الرئيس السابق جان - برتران أريستيد من جنوب أفريقيا في ١٨ آذار/مارس لم يكن لها تأثير يُذكر على التصويت. ومن المقرر أن يعلن المجلس الانتخابي المؤقت عن النتائج الأولية في ٣١ آذار/مارس، في حين أن النتائج النهائية سيُعلن عنها يوم ١٦ نيسان/أبريل.

الأمن

٩ - ظلت الحالة الأمنية العامة في هايتي هادئة عموماً ولكنها تنذر بوقوع أحداث قلاقل عنيفة محلياً. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، حدثت مظاهرات عامة عنيفة في مقاطعتي الشمال والوسط، وكان سببها جزئياً الاعتقاد السائد بأن البعثة قد تكون مسؤولة عن تفشي وباء الكوليرا. وخلال هذه المظاهرات، قامت جماعات مسلحة بإتلاف أو تدمير مركبات للأمم المتحدة ومبانيها في كاب هايتيان وهينش. ونتيجة لذلك، كان لا بد من نقل عدة موظفين للأمم المتحدة يعملون في كاب هايتيان إلى أماكن أخرى، ونُهبت بعض المساعدات الإنسانية وأُحرق مستودع لبرنامج الأغذية العالمي عن آخره.

١٠ - وقد أثر الاعتقاد العام بأن قوات حفظ السلام التابعة للبعثة المنتشرة في مقاطعة الوسط ربما كانت هي المسؤولة عن انتشار وباء الكوليرا تأثيراً سلبياً على سمعة البعثة. وقد استعرضت البعثة الممارسات الصحية في جميع مرافقها وشرعت أيضا في إجراء تحقيقات داخلية، وهي التحقيقات التي لم تُظهر حتى الآن أي سبب دقيق لتفشي الوباء. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، عينتُ لجنة مستقلة من الخبراء للتحقيق في الأمر وتقديم تقرير إليّ وحكومة هايتي يتضمن في جملة ما يتضمنه مصدر تفشي الوباء. وقد سافر هؤلاء الخبراء إلى هايتي خلال الفترة ما بين ٧ و ٩ آذار/مارس، وأعربوا عن اعتزامهم تقديم تقرير عما توصلوا إليه من نتائج في نيسان/أبريل.

١١ - وفي الفترة ما بين ٧ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أغلق حشد من الناس عملياً عدة بلدات في أنحاء متفرقة من البلاد رداً على الإعلان عن النتائج الأولية للجولة الأولى من الانتخابات. ولئن لم تكن البعثة والمجتمع الدولي هما الجهتين المستهدفتين على وجه التحديد، فقد دُمر ما لا يقل عن ٨ مركبات للبعثة وأصيبت ٥٠ مركبة أخرى بأضرار. وشُنت أيضا هجمات على أفراد البعثة ومبانيها وممتلكات خاصة ومبان حكومية. وعلاوة على ذلك، لحقت أضرار بالمقر الرئيسي لحزب إينيت وسُرقت عدة أسلحة نارية من الشرطة الوطنية الهايتية في لي كاي. وخلال هذه الفترة، قُتل ما لا يقل عن ٤ هايتيين وأُصيب ٢٠ شخصاً آخرين.

١٢ - وفي حين أن الأداء العملي للشرطة الوطنية الهايتية قد تحسَّن بشكل عام منذ وقوع الزلزال، لا سيما خلال الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فإن ارتباط بعض الضباط بأوساط الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاختطاف والسطو المسلح، لا يزال سبباً للقلق. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قُتل ١٣ من ضباط الشرطة، اثنان منهم في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وعلاوة على ذلك، وفي بورت - أو - برانس

وحدها، اعتدى مجرمون مسلحون على ١٥ ضابطا على الأقل من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية وأصابوهم بجروح. ولم يتضح بعد الدافع الحقيقي وراء هذه الاعتداءات.

١٣ - ولا يزال الحصول على البيانات الموثوق بها يشكل تحدياً في هايتي بسبب المصاعب المصادفة في جمع البيانات وقلة الإبلاغ عن الجرائم. غير أن الإحصاءات التي جمعتها البعثة تشير إلى وجود زيادة مطردة في الجرائم الخطيرة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٠، بما فيها القتل العمد. ويشكل الاغتصاب، الذي لا يزال جريمة قلّما يبلَّغ عنها، والاختطاف، الذي تتقلب الإحصاءات المتعلقة به، مصدري قلق بالغ. وعلاوة على ذلك، ومن بين السجناء البالغ عددهم ٦٠٠ ٥ الذين فروا في أعقاب الزلزال، تقدِّر البعثة أنه لم يُعد اعتقال سوى نسبة ٨ في المائة منهم حتى الآن.

١٤ - وحدثت زيادة في أنشطة العصابات في المناطق الفقيرة من بورت - أو - برانس. وينشط المجرمون الهايتيون في تجارة الأسلحة مقابل المخدرات في هذه المنطقة، التي تعززت بسبب وجود سجناء فارين يسعون لامتلاك أسلحة. وتمرُّ نسبة كبيرة من مادة الكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية والمنقولة إلى الولايات المتحدة وأوروبا بحرِّية نسبياً عبر هايتي، حيث يستطيع تجار المخدرات استغلال الحدود التي يسهل اختراقها واستخدام مهابط الطائرات غير المشروعة والقوارب والغواصات الخاصة قبالة سواحل الجزيرة. وثمة عامل آخر من عوامل زعزعة الاستقرار وهو إعادة ما لا يقل عن ٧٠٠ مواطن إلى هايتي، قضوا عقوبات جنائية في الولايات المتحدة، وما لا يقل عن ٥٠ غيرهم كانوا ضالعين في أنشطة إجرامية في الجمهورية الدومينيكية.

١٥ - وظلت المجتمعات المعرضة أكثر من غيرها للخطر هي تلك التي تعيش داخل المناطق المكتظة بالسكان في مقاطعة الغرب، بما في ذلك مخيمات المشردين داخلياً التي لا تتاح لها إلا إمكانيات محدودة أو متقطعة للجوء إلى دوائر إنفاذ القانون. ويستخدم السجناء الهاربون والعصابات عدة مخيمات للمشردين داخلياً قاعدة لهم. وبالتالي، يبدو أن الجريمة، بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي، قد زادت في المخيمات. وفي عام ٢٠١٠، أفاد لواء حماية القاصرين التابع للشرطة الوطنية الهايتية، وهي وحدة متخصصة مدرَّبة على التصدي لحالات العنف المرتكب ضد الأطفال، بأن ٢ ٥٠٩ من بين الأطفال البالغ عددهم ١١ ٧٧٤ الذين جرى فحصهم عند نقاط التفتيش الحدودية والمطار في بورت - أو - برانس، كانوا مسافرين بدون أي مستند قانوني. وقد تبيّن أن ٤٥٩ طفلا آخرين هم من ضحايا الاتجار بالبشر.

ثالثا – آخر المستجدات على صعيد الشؤون الإنسانية والإنعاش والتنمية

١٦ – سيتذكَّر الهايتيون لفترة طويلة أن سنة ٢٠١٠ كانت سنة أزمات متعددة، ومن ضمنها ما يلي: الزلزال ونزوح ٢,٣ مليون شخص نتيجة له؛ ومرور إعصار توماس قريبا جدا من البلاد؛ وتفشي وباء الكوليرا؛ وانعدام الاستقرار السياسي والمصاعب المتصلة بالانتخابات. وكانت استجابة الأمم المتحدة من أكبر عمليات الاستجابة التي نُظمت على الإطلاق. وعموماً، أُتيح المأوى لما يقرب من ١,٥ مليون شخص حيث قُدمت لهم الأغذية والمياه النظيفة والرعاية الطبية بانتظام، و لم تحدث هناك حالات كبرى لتفشي الأمراض أو العنف بين السكان المتضررين من الزلزال. وقد ركز فريق الأمم المتحدة القطري في الجهود المتواصلة التي يبذلها على مسائل الإغاثة الإنسانية والإنعاش، بما في ذلك عودة المشردين داخلياً أو توطينهم في أماكن أخرى، والتصدي لآثار موسم الأعاصير، ووباء الكوليرا (انظر الفرع الخامس أدناه)، وتخفيف حدة المخاطر والحد من الكوارث، والعنف القائم على التحيز الجنسي.

١٧ – ووفقاً لأحدث تقرير صدر عن المنظمة الدولية للهجرة، كان هناك إلى غاية آذار/مارس عدد يُقدر بـ ٠٠٠ ٦٨٠ شخص يعيشون في ١ ٠٦١ مستوطنة عشوائية ومنظَّمة، وهو ما يمثل أقل من نصف العدد التقديري الأقصى الذي سُجل في تموز/يوليه ٢٠١٠ والبالغ ١,٥ مليون شخص. وهذا الاتجاه دليلٌ على أن عددا من ضحايا الزلزال وجدوا بدائل عن العيش في المخيمات. ومع ذلك، تظل هذه الفئة من السكان متنقِّلة حيث سترحل مرة ثانية وثالثة إلى مخيمات ومواقع استيطان غير رسمية، مما يجعل من الصعب للغاية التحقق من التنقلات والإحصاءات على وجه الدقة.

١٨ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، انتشر وباء الكوليرا في هايتي. وقد ارتفع بسرعة عدد حالات الإصابة به جراء عدم حماية مصادر المياه ورداءة ممارسات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والفيضانات، والخوف وتنقل السكان. وشنت السلطات الهايتية والأمم المتحدة والشركاء الدوليون حملة سريعة للتصدي له، مما ساعد على الحد من عدد الوفيات. وانخفض معدل الوفيات جراء الإصابة من نسبة ٢,٤ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى نسبة ١,٨ في المائة حتى ١ آذار/مارس ٢٠١١، حيث أُبلغ عن ٦٤٠ ٢٥٢ حالة إصابة و ٦٧٢ ٤ حالة وفاة.

١٩ – وتم توظيف أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص في مشاريع تقتضي أيدي عاملة كثيرة للغاية في الفترة ما بين شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كجزء من جهد مشترك للأمم المتحدة. كما تواصلت مشاريع إزالة الأنقاض، التي تجمع بين هدم المنازل المتضررة

وإيجاد فرص العمل في المجتمعات المحلية المتضررة من الزلزال. وساعدت هذه المشاريع على تسهيل عودة النازحين إلى أحيائهم الأصلية. وعند مطلع عام ٢٠١١، تمت إزالة نسبة ٢٠ في المائة من الأنقاض الناجمة عن الزلزال. وبفضل تقييم أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ مترل، خضعت حتى الآن نسبة ٩٠ في المائة من المنازل التي تضررت من جراء الزلزال لعملية التقييم الهيكلي. وبالمثل، وكجزء من برنامج أوسع للحد من مخاطر الزلازل، أكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية تقسيم المناطق الزلزالية الكلي في بورت - أو - برانس. وتسعى هذه الدراسة إلى تقييم العوامل المتصلة بمخاطر الزلازل المحتملة، وذلك بهدف استحداث نظام للتخفيف من آثار كارثة الزلزال.

٢٠ - وقد بدأت الزيادات الحاصلة في أسعار الوقود والمواد الغذائية العالمية تؤثِّر على الهايتيين، حيث حدث ارتفاع واضح في أسعار المواد الغذائية المستوردة والمنتجات الأخرى. وإذا ظل ارتفاع الأسعار دون رادع، فإن ذلك ستكون له مخاطر على الأمن والعيش السوي في البلاد. وتعمل الأمم المتحدة والحكومة معاً لتحديد التدابير العلاجية الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه المخاطر، بوسائل منها برامج شاملة للتغذية التكميلية للأطفال والنساء الحوامل، ومواصلة تقديم الدعم لمراكز التغذية والبرنامج الوطني التغذية المدرسية، وتكثيف السيولة النقدية المتاحة لبرامج التوظيف وقسائم التغذية، وتوفير البذور والأدوات اللازمة لتأمين الحصاد القادم.

رابعا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

الدعم الانتخابي

٢١ - قامت بعثة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها وبالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، بتنسيق الدعم الدولي المقدَّم للعملية الانتخابية وتقديم الدعم التقني إلى المجلس الانتخابي المؤقت لإقامة ٥٠٠ ١ مركز لتسجيل الناخبين المشردين. ووزعت البعثة أيضا قوائم ناخبين مستكمَلة في مقاطعات هايتي العشر، وقامت بتسليم واسترجاع جميع المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة في مراكز الاقتراع البالغ عددها ٥٠٠ ١، وأعدّت بالتنسيق مع الشرطة الوطنية الهايتية خطة أمنية انتخابية متكاملة ونفّذتها. وشهدت الجولة الأولى من الانتخابات مشاركة ١٩ مرشحاً للسباق الرئاسي، و ٩٥ مرشحاً لشغل المقاعد الشاغرة الـ ١١ في مجلس الشيوخ، و ٨١٤ مرشحاً لشغل المقاعد الشاغرة الـ ٩٩ في مجلس النواب.

٢٢ - ووفقا لبيانات مستمدة من المجلس الانتخابي المؤقت، فقد أدى العنف والمشاكل الأمنية خلال الانتخابات إلى عدم استرداد بيانات الأصوات في ٩٧ من مراكز الاقتراع البالغ عددها ٥٠٠ ١. وعقب الجولة الأولى، استعرضت البعثة والمجلس الانتخابي المؤقت وبعثات المراقبة الدولية والوطنية وكذا الأحزاب السياسية الأحداث التي وقعت يوم الانتخابات بغية تحديد التدابير اللازمة لتحسين الجولة الثانية. والتزم المجلس الانتخابي المؤقت بتنفيذ أكبر عدد ممكن من هذه التدابير قبل الجولة الثانية من الانتخابات. وكان من بينها استبدال موظفي الانتخابات الضالعين في أي سلوك عنيف أو احتيالي، فضلا عن اتخاذ تدابير أخرى لمساعدة الناخبين في التعرف على مراكز التصويت المخصصة لهم. وقدمت جهات مانحة دولية مبلغا إضافيا قدره ٢,٤ مليون دولار مساهمة منها في الميزانية الانتخابية المتفق عليها البالغة ٢٨,٩ مليون دولار للسماح بإجراء هذه التحسينات.

٢٣ - ونشر المجلس الانتخابي المؤقت جدولا زمنياً انتخابياً جديداً يحدد يوم ٢٠ آذار/مارس موعداً للجولة الثانية من الانتخابات، وفقا لقانون الانتخابات. وفي الوقت ذاته، استعرضت البعثة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، الأولويات الأمنية لمراكز الاقتراع في ضوء الأحداث التي وقعت خلال الجولة الأولى. وشهدت الجولة الثانية مشاركة مرشحيْن للسباق الرئاسي، و ١٤ مرشحا لشغل مقاعد مجلس الشيوخ الستة التي لا يزال من المتعين ملؤها، و ١٤٢ مرشحا للمقاعد الـ ٧١ في مجلس النواب التي لم تُحسم في الجولة الأولى. وقد شارك في الجولة الثانية ما مجموعه ١٨ حزبا سياسيا.

العنصر العسكري

٢٤ - واصل العنصر العسكري للبعثة تقديم الدعم الأساسي لجهود الإنعاش خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وركز في عمله على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: (أ) توفير أوضاع آمنة ومستقرة، خاصة من خلال حماية المشردين داخلياً والفئات الضعيفة، ومن ضمنها النساء والأطفال، والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم؛ (ب) ومواجهة الكوارث الطبيعية، وشمل ذلك القيام بتداريب وتمارين مع الشركاء؛ (ج) وتوفير الدعم للانتخابات. وفي ١٦ آذار/مارس، نُشر ٧٢٧ ١ من الأفراد العسكريين، من بين الـ ٠٠٠ ٢ الإضافيين الذين أذن بنشرهم مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠). ومن المتوقع أن تنتشر سرية هندسية من إندونيسيا وينتشر موظفون طبيون من الأرجنتين صيف هذا العام.

٢٥ - وساهمت زيادة عدد القوات مساهمة كبيرة في الحفاظ على أوضاع آمنة ومستقرة، وساعدت في انتعاش هايتي بعد الزلزال. وعلى وجه الخصوص، زودت هذه الزيادة عنصر البعثة العسكري بمزيد من القدرة على دعم جهود الإغاثة الطارئة الهائلة مع قدر أكبر من

الأمن، والتعامل مع فترات الأزمة التي تستغرق مدة أطول. وعززت الوحدات الهندسية الإضافية قدرة العنصر العسكري على دعم عمليات إعادة الإعمار والإغاثة، بما في ذلك تهيئة الأراضي لمراكز علاج الكوليرا وتحسين طرق الدخول العامة وإزالة الأنقاض وتطهير قنوات المياه.

٢٦ - وواصل العنصر العسكري إجراء عمليات إحلال الأمن والاستقرار بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة، وتوفير دوريات أهلية في حوالي ٨٦٣ مخيماً داخل بورت - أو - برانس وخارجها، بما في ذلك تلك التي تعتبر الأكثر عرضة للخطر. كما عمل العنصر العسكري بشكل وثيق مع عناصر البعثة الأخرى وشركاء الأمم المتحدة وحكومة هايتي لتوفير دعم أمني ولوجستي واسع النطاق للعملية الانتخابية. وعلاوة على ذلك، وسّع العنصر العسكري، مع ضباط الهجرة والجمارك والشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة، نطاق دعمه لأنشطة إدارة حدود الدولة من خلال مزيد من الدوريات البرية والبحرية والمراقبة الجوية.

عنصر الشرطة

٢٧ - واصلت البعثة منذ تقريري الأخير جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١. ففي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بدأ الفوج الثاني والعشرون من طلاب الشرطة الوطنية الهايتية، الذي يضم ٩١٣ مجنداً بينهم ٦٤ امرأة، تدريباته في أكاديمية الشرطة. وقد تم فرز جميع الطلاب، ومن بين الأفراد المسجَّلين البالغ عددهم ٩١٣، استُبقي ٨٧٩ فرداً بينهم ٥٨ امرأة. ورُفض بعض الطلاب لأسباب صحية أو تأديبية. وسيعمل الخريجون ضباطَ شرطة في منطقة بورت - أو - برانس الحضرية، وكذلك مع إدارة دائرة السجون والشرطة البحرية ووحدة مكافحة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، شارك أكثر من ٨٠٠ ضابط من الشرطة الوطنية الهايتية في تدريبات متخصصة ذات صلة بأنشطة الحدود، والحماية المباشرة، والسيطرة على الحشود والعدالة.

٢٨ - وقد توقفت عملية الفرز منذ وقوع الزلزال، وظلت تقتصر على استرداد قاعدة البيانات والملفات. وعلاوة على ذلك، لم يتم بعد تحديد المنشأة المشتركة التي ستوضع فيها شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية معا، مما زاد في تأخير إعادة إطلاق العملية. غير أن محقِّقي الشرطة الوطنية الهايتية واصلوا متابعة ٣ ٥٨٥ قضية عُرضت على المفتش العام قبل وقوع الزلزال. ويجري تنفيذ اثنين وعشرين مشروعا تموّلها جهات مانحة لبناء مكاتب للشرطة الوطنية الهايتية، تشمل بناء مقر الشرطة الوطنية الهايتية الجديدة في بورت - أو - برانس، وإعادة بناء مفوضيات الشرطة الرئيسية المتضررة من الزلزال في مقاطعتي الغرب والجنوب

الغربي، وإنشاء مستودع مركزي، وتوسعة أكاديمية الشرطة الجديدة، وإعادة بناء مقر المفتشية العامة.

٢٩ - وستكتمل في كانون الأول/ديسمبر خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ التي اعتمدتها حكومة هايتي في عام ٢٠٠٦، وأيدها مجلس الأمن في قراره ١٧٠٢ (٢٠٠٦). وستتطلب إعادة إطلاق هذه الخطة لفترة ما بعد عام ٢٠١١ إجراء تقييم مشترك، مع الشرطة الوطنية الهايتية، لجميع الأنشطة المنفذة في إطار الخطة الأولية، وكذا إجراء مناقشات مع الحكومة المنتخبة حديثا والشركاء الرئيسيين الآخرين. ومن المفضَّل أن تلقى خطة الإصلاح المستكملة، عند اكتمالها، التأييد من مجلس الأمن، كما كان الحال مع الخطة الحالية.

حماية الفئات الضعيفة

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في المخيمات من نحو ١,٥ مليون شخص إلى حوالي ٦٨٠ ٠٠٠ شخص. إلا أن خروج مئات الآلاف من تلك المخيمات لا يعني بأي شكل من الأشكال أن تحسنا كبيرا قد طرأ على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية السائدة فيها. فتحليل الاتجاهات في تحركات السكان لا يزال جاريا، غير أن المعلومات الأولية المتوافرة تشير إلى أن بعض الأشخاص قد عادوا أدراجهم إلى مجتمعات الأحياء الفقيرة فيما انتقل آخرون إلى مجتمعات غير رسمية مستحدثة في ضواحي بورت - أو - برانس حيث تختلف الظروف قليلا عن مثيلاتها في المخيمات، بل إنها في بعض الحالات قد تكون أسوأ منها. وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملية 'الإخلاء' أو الطرد من المخيمات التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، لا يزال عجز الحكومة عن اتخاذ القرارات يمثّل عقبة رئيسية تعطل إحراز أي تقدم.

٣١ - واستمرت حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى غرار ما وقع في الماضي، شكّل ضعف قدرات وأداء الشرطة الوطنية الهايتية والسلطة القضائية في البلد قيودا شديدة للغاية حدّت من تصدي الدولة لهذه الحوادث. وكإجراء وقائي، قامت البعثة مرارا وتكرارا بمراجعة دوريات المراقبة التي تنفّذها شرطتها وأفرادها العسكريون لكي تشمل المناطق التي يبدو أن حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي هي الأكثر انتشارا فيها. وبدأت شرطة الأمم المتحدة أيضا مشروعا يرمي إلى تعزيز وحدات متخصصة معنية بمكافحة الجرائم الجنسية وتلك المرتكبة بدافع التحيز الجنسي داخل الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز تنسيق أعمال موظفي الشؤون الجنسانية وشؤون المرأة في الشرطة الوطنية الهايتية. ونظمت البعثة وهيئة الأمم

المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دورة تدريبية للمدِّربين ركّزت على الآليات المتعلقة بإحالة الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي إلى الدوائر المعنية بتقديم الدعم القانوني والنفسي – الاجتماعي والطبي، وذلك لفائدة ٤٩ ضابطا (٤٤ ضابطا منهم من شرطة الأمم المتحدة و ٥ ضباط من الشرطة الوطنية الهايتية) كانوا يضطلعون بتنفيذ دوريات أمنية في مخيمات المشردين داخليا.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت وحدة مخيمات المشردين داخليا ووحدة الشؤون الجنسانية التابعتان لشرطة الأمم المتحدة، والمُنشأتان في تموز/يوليه ٢٠١٠، على حضورهما الدائم في سبعة مخيمات للمشردين داخليا في العاصمة وواصلتا القيام بدوريات مراقبة في مناطق معينة وفي ٧٠ مخيما إضافيا وفي الضواحي الأقرب إلى تلك المناطق. وبالتماس نهج قائم على حفارة المجتمعات المحلية، وثّقت وحدة مخيمات المشردين داخليا عملها مع لجان المخيمات والسكان المحليين. بيد أن عدم مشاركة الشرطة الوطنية الهايتية في القيام بمهام دوريات المراقبة والحماية نظرا لمحدودية قدراتها حال دون إحداث التأثير الكامل المتوخى من هذا النهج. ويسّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووحدة المشردين داخليا التابعة لشرطة الأمم المتحدة قيام سرية حماية القاصرين التابعة للشرطة الوطنية الهايتية بدوريات مراقبة في ١٠٢ من المخيمات حيث شملت أكثر من ٠٠٠ ٢٣٦ شخص. وعلاوة على ذلك، أنشأت شرطة الأمم المتحدة حاويات جاهزة في ٣ مخيمات لغرض استخدامها مراكزَ شرطة مؤقتة.

٣٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، وضعت الأمم المتحدة خطة عملية ترمي إلى تعزيز أمن النساء في مخيمات المشردين داخليا، بأن كفلت زيادة انتظام عمليات رصد حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي وجمع المعلومات عنها ووضع نظام إحالة للناجين من هذا العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة إجراء تحليل منتظم للمعلومات عن حالات العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي التي يتم الإبلاغ عنها للشرطة والمذكورة في التقارير الواردة عن حوادث العنف في مخيمات المشردين داخليا، وبالاستعانة بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية العاملة في الميدان في جمع المعلومات عنها. وقد جرى أيضا تقديم الدعم التقني لنظام جمع البيانات الذي وضعه المنتدى الوطني لمكافحة أشكال العنف المرتكبة خصيصا ضد المرأة، وهي آلية تنسيق ثلاثية تضم الحكومة والمجتمع المدني وبعض المنظمات الدولية. بيد أن إنشاء نظام منتظم وذي موثوقية لجمع البيانات يمكن أن يستخدمه الجميع، لا يزال تحديا ماثلا.

٣٤ - وأطلقت البعثة أيضا حملة ترمي إلى تثبيط أعمال العنف الجنسي وتقديم المعلومات لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي والمجتمعات المحلية والمعتدين المحتملين. ويتمثل الهدف من ذلك عموما في كفالة تلقي الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي العلاجَ الطبي والمساعدة النفسية - الاجتماعية وحصولهم على المعلومات القانونية.

الحد من العنف المجتمعي

٣٥ - أكملت البعثة إنجاز ٩٤ من أصل ٩٩ مشروعا في مجال الحد من العنف المجتمعي كانت قد بدأتها في أعقاب الزلزال الذي وقع في البلد، بقيمة إجمالية بلغت ١٤ مليون دولار. وسيكتمل تنفيذ المشاريع الخمسة المتبقية ومدتها ١٢ شهرا بحلول ٣١ أيار/مايو حيث ستركز على تدريب الشباب المعرض للخطر على تعلم المهارات المهنية وتعزيز قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة وتوفير الدعم الصحي والنفسي - الاجتماعي للفئات الضعيفة من الأطفال والشباب. وشملت الأعمال المنجزة في كاب هايتيان وغونايف وسان مارك وليوغان وغريسييه وغران غواف وبوتي غواف وفي الجماعات المحلية التسعة للمقاطعة الجنوبية، ووادي أرتيبونيت والأحياء الفقيرة من العاصمة، بناء ما مجموعه ٩٠٠ ١ سد جداري صخري على مساحة طول مسافتها ٤٥ كيلومترا في ١٥ واديا في منطقة المستجمع المائي المحاذية للعاصمة. ويعمل في هذه المشاريع، إلى جانب مشاريع ترميم ٥٦ قناة تصريف مائي، ١٥٧ ٣٤ شابا من المعرضين للخطر و ٦٣٩ ١٤ امرأةً من الأحياء المُحتمل وقوع العنف فيها، وفي الحد من الفيضانات في مخيمات المشردين داخليا والأحياء الفقيرة في العاصمة.

٣٦ - وأسهمت أيضا برامج الحد من العنف المجتمعي التي تضطلع بها البعثة في الجهود الرامية إلى التقليل من انتشار وباء الكوليرا وذلك بأن قامت بتركيب ٠٠٠ ٤ جهاز تصفية مياه في الأحياء المعرضة للإصابة في وادي أرتيبونيت وسان مارك وميربالية وكاب هايتيان وغوناييف وجاكميل وبورت — أو - برانس. وتوفر هذه الأجهزة مياه الشرب يوميا لأكثر من مليون شخص. وحظي خمسة عشر مشروعا من مشاريع الحد من العنف الأهلي بالموافقة في إطار السنة المالية الحالية، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ٢,١ مليون دولار.

دعم المؤسسات الحكومية

٣٧ - واصلت البعثة تقديم الدعم لوزارة الداخلية وعززت عملية تحقيق اللامركزية بأن قامت بتدريب فريق أساسي من موظفي الإدارة المحلية المدنيين، منهم ٧٣ محاسبا بلديا،

والمساعدة على استقدام ٢٢ مهندسا بلديا وتدريبهم. وعيّنت البعثة أيضا تسعة موظفين وطنيين إضافيين لتقديم المشورة التقنية إلى مندوبيات المقاطعات حيث تركز حكومة هايتي مواردها التقنية بهدف تعزيز أداء بلديات البلد البالغ عددها ١٤٠ بلدية.

٣٨ - وفي شباط/فبراير، أبرم رئيس الوزراء جان - ماكس بيلويف وممثلي الخاص مذكرة تفاهم تقضي بقيام البعثة بتوفير الدعم اللوجستي عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠). وتوجز مذكرة التفاهم شروط المساعدة اللوجستية المؤقتة التي ستقدمها البعثة إلى حكومة هايتي لبناء قدرات مؤسسات سيادة القانون والتعجيل بتنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين. وتحدد المذكرة أيضا مسؤوليات السلطات الهايتية عن المعدات والأصول المملوكة للأمم المتحدة التي ستتم إعارتها.

٣٩ - وفي غضون ذلك، حددت البعثة، وبالتعاون مع وزارتَي الداخلية والتخطيط، الأماكن التي ستُشيَّد فيها مباني المكاتب ومعداتها المؤقتة لإعادة إنشاء مقار المقاطعات والجماعات المحلية ومكاتب التخطيط. وخلال الأشهر القادمة، ستُكمل البعثة توفير مباني المكاتب والمعدات المؤقتة في ١٣ موقعا ذا أولوية في المناطق المتضررة من الزلزال.

٤٠ - وبناء على طلب قدمته السلطات الهايتية، تضطلع البعثة بتشييد حيز مكاتب مؤقت سيشغله ١٢٩ عضوا في الهيئة تشريعية و ١٠٠ موظف إداري تابع للمجلس التشريعي الـ ٤٩. وسيتواصل استخدم هذا المرفق، الذي سيكتمل إنجازه بحلول ٢١ نيسان/أبريل، إلى حين الانتهاء من تشييد مبنى البرلمان المؤقت، وسيأوي أيضا وحدة الدعم البرلماني التابعة للبعثة وذلك في إطار المساعي الرامية إلى كفالة أكبر قدر من التقارب والتعاون بين البعثة والبرلمان الهايتي.

٤١ - وحددت البعثة بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، احتياجات شرطة الأمم المتحدة لعشرة مبان جاهزة إضافية في بورت - أو - برانس لتيسير وتشجيع اشتراك شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية في العمل في موقع واحد. وقد أصبح موقعان من أصل عشرة مواقع، جاهزين للإشغال، في حين تستطلع البعثة ستة مواقع أخرى. ولا يزال يتعين تحديد موقعين آخرين.

سيادة القانون

٤٢ - مواكبةً للأفكار التي أعرب عنها ممثلي الخاص في الاجتماع الذي عقده فريق أصدقاء هايتي في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بدأت البعثة إعادة ترتيب أولوياتها ومواردها دعماً لوضع اتفاق بشأن سيادة القانون.

٤٣ - ومن شأن الاتفاق المقترح، بالإضافة إلى إسهامه في تأمين التزام السلطات الهايتية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي بإصلاح سيادة القانون، أن يكون بمثابة أداة لتعزيز مطالبة عموم الناس بإقامة العدل وتوفير الأمن القانوني وكفالة أن تقدم الجهات المانحة والقطاع الخاص دعما منسقا للإصلاحات، بما يفضي إلى الجمع بين سيادة القانون والتنمية الاقتصادية. وستتولى أطراف الاتفاق المقترح الاضطلاع بأدوار ومسؤوليات، كل من جانبه، هدفها تعزيز واحترام سيادة القانون بأوسع معانيها. وستدير الاتفاق قيادات وطنية استنادا إلى مبدأ المساءلة المتبادلة بين جميع الأطراف الملتزمة بمجموعة من النتائج اتفقت عليها السلطات الهايتية وقطاعات المجتمع المعنية والمجتمع الدولي.

القضاء

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب اهتمام قسم العدالة على تخطي التحديات المتكررة التي تواجه المؤسسات القضائية في هايتي، وهي تحديات تتمثل تحديدا في إقامة العدل بصورة يومية وذلك بتحسين إدارة عبء القضايا ونُظم حفظ السجلات ودعم تجهيز القضايا والبت فيها. ودعمت البعثة أيضا تدريب ٢٠ قاضيا من قضاة هايتي في فرنسا، ونظمت لفائدتهم دورات تدريبية داخل البلد في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة المساعدة التقنية إلى لجنة خاصة معنية بإصلاح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لمساعدتها على إنجاز مشاريع المقترحات التي ستُقدم إلى الحكومة المنتخبة حديثا.

٤٥ - وقامت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتركيب ثلاث حاويات مكاتب جاهزة ومكتبين عبارة عن خيام في وزارة العدل. واستخدمت البعثة أيضا الأموال المرصودة للمشاريع السريعة الأثر، لإصلاح معهد التحقيقات الجنائية في بورت- أو- برانس.

٤٦- ومنذ تقريري الأخير، وافقت وزارة العدل على نشر ٥٤ خبيرا في مجال العدالة على سبيل الإعارة. وسيعمل معظم هؤلاء الخبراء في وزارة العدل والنيابة العامة في بورت - أو- برانس، في حين سيُنشر بعضهم في المناطق. وريثما يحدث ذلك، أوفدت البعثة موظفين متفرغين إلى معهد الدراسات القضائية والنيابة العامة ليضطلعوا بمهام تتعلق بقضايا الحبس الاحتياطي المطول.

المؤسسات الإصلاحية

٤٧ - عملت البعثة مع مديرية إدارة السجون الهايتية، وحكومات كل من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان

وشركاء آخرين على وضع مشاريع البنى الأساسية في جميع أنحاء هايتي ترمي إلى الحد من الاكتظاظ في السجون وتحسين سلامة السجناء وحالتهم. فمنذ تقريري الأخير، ازدادت المساحة الإجمالية لخلايا السجون بنسبة ١٥ في المائة حيث بلغ متوسط مساحة خلية كل سجين، نتيجة لذلك، ٠,٦ متر مربع على الصعيد الوطني، وهي مساحة تقل بمقدار كبير عن المعايير الدولية.

٤٨ - ولقد تمكّن موظفو المؤسسات الإصلاحية بالبعثة من الإسهام في الحد من حالات الاحتجاز المطول وغير المشروع وذلك من خلال تعزيز قدرة مديري الأحكام الصادرة عن مديرية إدارة السجون على إحالة تلك القضايا إلى المؤسسات القضائية. ونتج عن تلك الجهود الإفراج عن ٢٠٩ معتقلا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأُحرز أيضا تقدم كبير في وضع السياسات اللازمة لإضفاء الفعالية على عمل السجون، من قبيل المبادئ التي تنظم إدارة الأزمات واستخدام القوة وإدارة الأحكام، وإدارة الشؤون الصحية، وطرح إمكانية إدخال تعديلات على الأنظمة المعمول بها حاليا في السجون.

٤٩ - واكتمل في كانون الثاني/يناير التدريب الذي قُدّم لعشرة من مدربي مديرية إدارة السجون، ويتلقى حاليا ٣٠٠ موظف استقدمتهم المديرية حديثا تدريبا في أكاديمية الشرطة. وعلاوة على ذلك، تعاونت وحدة السجون تعاونا وثيقا مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الرعاية الصحية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية على إدارة التصدي لانتشار وباء الكوليرا داخل السجون.

٥٠ - وشهدت السجون الهايتية نقصا في المواد الغذائية هو الثالث من نوعه خلال العام الماضي بسبب المشاكل التي اعترت عقود وزارة العدل مع الموردين. وبعد كانون الثاني/يناير، استفحلت المشكلة إلى حد كبير حيث أدت إلى نقص كامل للمواد الغذائية في بعض السجون. واستجابة لذلك، قدمت البعثة المساعدة في تحديد شركاء وفّروا المواد الغذائية اللازمة، إلا أن تلك التبرعات لم تمثل إلا الحد الأدنى من مستلزمات المعيشة للسجناء وكانت تدبيرا مؤقتا ليس إلا. وأثناء هذه الأزمة، وجهت البعثة رسالة خطية إلى رئيس الوزراء أعربت فيها عن قلقها إزاء ذلك الوضع. وعقب هذه المبادرة، أمر وزير المالية في منتصف آذار/مارس بالإفراج أخيرا عن الأموال المطلوبة، مما أتاح مواصلة تقديم الإمدادات الغذائية. غير أن عملية تقديم طلبات العروض اللازمة لم تكتمل بعد، مما يزيد من مخاطر تكرار حدوث هذه المشاكل.

حقوق الإنسان

٥١ - في مجال حقوق الإنسان، ركزت البعثة على أنشطتها على مكافحة عمليات القتل، بما في ذلك عمليات الإعدام دون محاكمة؛ والتوقيف التعسفي وسوء معاملة المحتجزين؛ والعنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي في المخيمات والأحياء الفقيرة؛ وكذلك الجهود التي تبذلها الدولة للتحقيق مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومحاكمتهم. ومع عودة جان - كلود دوفالييه إلى هايتي في ١٦ كانون الثاني/يناير، عملت البعثة أيضاً على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتشجيع الحكومة على الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية بمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت أثناء حكم دوفالييه. ورغم قلة قدرات سلطات الدولة، فقد سارعت برفع دعاوى قضائية لا تزال مستمرة.

٥٢ - ودعمت البعثة أيضاً السلطات المحلية في معالجة المسائل المتعلقة بالحماية، بما فيها عمليات الإخلاء ونقل الأشخاص على نطاق واسع من المخيمات. ونظم قسم حقوق الإنسان دورات تدريبية للمسؤولين والمنظمات غير الحكومية على مستوى الإدارات، واضطلع بجهود في مجال الدعوة لتوخي منظور مراعٍ لحقوق الإنسان في العمل الذي تقوم به اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي. كما ساعدت البعثة مسؤولي الحكومة والمجتمع المدني في إجراء تحليل متعلق بحقوق الإنسان للميزانيات الوطنية والإقليمية، وقدمت الدعم لمكتب حماية المواطن، الذي يعمل بمثابة هيئة أمين المظالم في البلاد.

الشؤون الجنسانية

٥٣ - ما زال تمثيل المرأة في عمليات صنع القرارات يعدّ تحدياً في هايتي. فلا تشكل المرأة سوى نسبة ٤,٦٥ في المائة من النواب في المجلس التشريعي الـ ٤٨، وهي من أقل نسب تمثيل المرأة في البرلمان في نصف الكرة الغربي. وشاركت في الانتخابات الأخيرة في هايتي خمس وأربعون مرشحة للمجلس التشريعي، ومرشحة واحدة لمجلس الشيوخ، ومرشحتان للانتخابات الرئاسية. ومن بين المرشحات لمجلس الشيوخ والمجلس التشريعي، انتُخِبَت مرشحتان للمجلس التشريعي مباشرة في الجولة الأولى، وشاركت ست مرشحات للمجلس التشريعي في الجولة الثانية.

٥٤ - وقدمت البعثة الدعم اللوجستي والتقني لجميع مرشحات المجلس التشريعي الـ ٤٥. وشمل ذلك إطلاق حملة إعلامية، أجريت من خلال شبكات الإذاعة والتلفزيون العامة والخاصة، بالتعاون الوثيق مع مجموعة من المنظمات النسائية. وعلاوة على ذلك، أُقيمت في تسع إدارات حلقات عمل للتوعية بشأن المسائل الجنسانية والانتخابات، ووُزِّعَت مواد

تدريبية بشأن المنازعات الانتخابية. كما أجرت البعثة تقييمات أمنية لفائدة بعض المرشحات، بناءً على طلبهن.

حماية الطفل

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت وحدة حماية الطفل بالبعثة على رصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها. واستناداً إلى تقارير واردة من لواء حماية القاصرين، وخلية التحليل المشتركة للبعثة، وشرطة الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، استمرت حوادث اغتصاب القصَّر والشروع في اغتصابهم، والاتجار بالأطفال لأغراض التبني غير القانوني، وللسرقة والسطو المسلح، إلا أن هناك انخفاض في عدد الحالات المبلغ بها في ما يتعلق بخطف القصَّر لطلب فدية أو للاعتداء عليهم. ووفقاً للواء حماية القاصرين، ارتفع مع ذلك عدد الحالات المُبَلَّغة عن الاتجار بالأطفال إلى بلدان مجاورة، أغلبها إلى الجمهورية الدومينيكية، لأغراض تشغيلهم و/أو استغلالهم جنسياً. وفي تدبير اتُّخِذ على سبيل الردع، قامت وحدة حماية الطفل بالعمل مع جهات نظيرة لها على الصعيد الوطني والدولي بتوعية المجتمعات والمسؤولين المحليين على النقاط الحدودية، عن طريق وسائل الإعلام.

٥٦ - وفي جهد لتعميم العمل المتعلق بحماية الأطفال، قامت وحدة حماية الطفل بتدريب موظفي البعثة، ومن بينهم ١٧٣ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٦٥٤ فرداً من العسكريين، و ١٥ موظفاً مدنياً، وكذا ٤٣ من ضباط لواء حماية القاصرين و ٩٧٨ متدرباً من الشرطة الوطنية الهايتية، على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال المستضعفين ومن هم بحاجة إلى حماية خاصة. وواصلت الوحدة أيضاً جمع المعلومات وجهود المتابعة بشأن الحالات الفردية من الأطفال المحتجزين أو ضحايا سوء المعاملة أو الإهمال، بمن فيهم ضحايا العنف والاستغلال الجنسيين والاتجار والتشرد، والأطفال الذين ارتكبوا أفعالاً مخالفة للقانون أو المرتبطين بعصابات مسلحة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٧ - واصلت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أنشطتها في مجال إذكاء الوعي في البعثة. وشاركت الوحدة أيضاً في بعثة تقييم إقليمية استضافها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز، أبرزت أهمية إدراج مسألة الفيروس كإحدى الأولويات في برامج ما بعد حالات الطوارئ، بما في ذلك إنشاء آليات تنسيق متينة لقيادة جهود التصدي للإيدز، وتعزيز الهياكل الوطنية من أجل التدخلات المستدامة. وبالتعاون مع الائتلاف الهايتي المعني بالمرأة والإيدز، نُظِّمَت حملة للدعوة إلى تعزيز صحة المرأة لفائدة

المرشحات للانتخابات. كما أطلِقَت حملة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ووباء الكوليرا في مناطق مختلفة أثناء الكرنفال. وختاماً، عُقِدَت دورة تدريبية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لـ ٩١٠ من المجندين في أكاديمية الشرطة، و ٢ ٧٨٤ من موظفي البعثة، و ٢٢٩ من قادة المجتمع المحلي، بينما تلقى ٩٧٥ موظفاً من موظفي البعثة خدمات التماس المشورة والفحوص بصورة طوعية.

المشاريع السريعة الأثر

٥٨ - من أجل دعم جهود الإنعاش وإعادة البناء في هايتي، وتعزيز علاقة البعثة بالسكان الهايتيين، تم زيادة ميزانية المشاريع السريعة الأثر للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٧,٥ مليون دولار في السنة المالية الحالية، بحد أقصى للمشروع الواحد قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار. وإلى غاية ١٥ آذار/مارس، كان العمل جارياً في ١٤١ مشروعاً وعلى وشك البدء في ٣٢ مشروعاً آخر. وركزت المشاريع السريعة الأثر على مدى الأشهر الستة الماضية على تقديم الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنى الأساسية، حيث استُخدِمَت لإصلاح ثلاثة مباني بلدية، و ١٧ مدرسة، و ١٢ شبكة للمياه، وستة من محاكم الصلح، وسجينين، وأربعة مفوضيات للشرطة الوطنية الهايتية، وثلاثة مراكز للرعاية الصحية. كما مكنت المشاريع السريعة الأثر من توزيع ٠٠٥ ١ جهاز تصفية للمياه على المدارس لمكافحة وباء الكوليرا، ومن إصلاح ثلاثة جسور وثمانية طرق ريفية.

السلوك والانضباط

٥٩ - ركزت وحدة السلوك والانضباط جهودها على تعزيز التدابير الوقائية في البعثة من خلال تدريب الموظفين من جميع عناصر البعثة. وجرى تدريب ما مجموعه ٢١٧ ٢ موظفاً من موظفي البعثة بشأن ما يعتبر سوء سلوك، اشتملت على ١٢ دورة تدريبية للأفراد العسكريين في البعثة، ودورتين لأفراد شرطة الأمم المتحدة العاملين في المكاتب الإقليمية، وثلاث دورات لأفراد وحدات الشرطة المشكلة الواقعة في بورت - أو - برانس. وقامت وحدة السلوك والانضباط بثلاث زيارات تقييمية إلى بورت - دو - بي، ولي كاي، وبوكا تشيكا في الجمهورية الدومينيكية. واشتملت جهود التوعية التي اضطلعت بها على عقد لقاءات مفتوحة للمدنيين أثناء الزيارات التقييمية، وتوزيع كتيبات وملصقات عن معايير السلوك أثناء الدورات التدريبية، والقيام بزيارات لمخيمات العنصر العسكري ومخيمات وحدة الشرطة المشكلة في البعثة. وأتاح الفريق أيضاً مجموعة متنوعة من الوثائق والمواد للمستجدين في البعثة بمن فيهم الموظفون المدنيون الدوليون، تتعلق بمسائل السلوك والانضباط.

الإعلام والتوعية

٦٠ - واصلت البعثة جهودها في مجال الإعلام والتوعية من خلال نشر البيانات الصحفية، وتنظيم المؤتمرات الصحفية، وكذا إنتاج البرامج التلفزيونية وتوسيع نطاق أنشطة التوعية لتصل إلى مخيمات المشردين داخلياً. كما أنتجت البعثة سلسلة منتظمة من البرامج التلفزيونية والإذاعية والإعلانات التي تبث عبر الشبكات العامة، وذلك لدعم العملية الانتخابية، والوقاية من وباء الكوليرا، والتأهب للكوارث. وفي هذا السياق، أقامت محطة إذاعة البعثة على موجة تضمين التردد FM جهازي إرسال إضافيين في بورت - دو - بي وكاب هايتيان، وأطلقت في جميع أنحاء البلد برامج خاصة تبرز ما تقدمه البعثة من دعم تقني وأمني ولوجستي إلى الحكومة والمجلس الانتخابي المؤقت في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

٦١ - واستمرت وحدة الإعلام والتوعية، بالتعاون الوثيق مع أقسام البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، في إنتاج برامجها الأسبوعية المسجلة بالفيديو ومدتها ١٥ دقيقة التي تذاع في سبع قنوات تلفزيونية وطنية، وفي مراكز وسائط الإعلام التسعة الموجودة في المناطق، وفي المحطات التلفزيونية للمغتربين في الولايات المتحدة. وركزت هذه البرامج على عمل البعثة في مجالات الأمن، والحد من العنف المجتمعي، والبيئة، والمساعدة الانتخابية، والمشاريع السريعة الأثر، وفي جميع الجوانب المتعلقة بالعدالة وحقوق الإنسان، بما في ذلك مسائل الحماية والعنف القائم على التحيز الجنسي، وفي تقديم الدعم لحملات التوعية التي تطلقها المؤسسات الوطنية.

دعم البعثة

٦٢ - واصلت شعبة دعم البعثة تركيز اهتمامها على إعادة بناء أماكن العمل والإقامة، واستقدام الموظفين لتمكين البعثة من تنفيذ الأنشطة المكلفة بها (انظر الفقرة ٦٥ أدناه). وقد أُنجِز العمل في مقر البعثة المؤقت في كانون الثاني/يناير. ويجري وضع خطط لإقامة مقر للبعثة في الأجل الأطول. واستمرت البعثة أيضاً في إعداد مواقع للزيادة المرتقبة في القوات وأفراد الشرطة.

٦٣ - وواصلت البعثة جهودها المبذولة لتوفير أماكن للعمل والإقامة لجميع موظفي البعثة تكون ملائمة ومأمونة وآمنة. واستمرت عمليات التفتيش الهيكلية لجميع أماكن العمل المقرر أن يشغلها موظفو البعثة. وأُنجِز العمل في بناء مخيم سكني يسع ٢٥٠ شخصاً في بداية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وتزامن ذلك مع انتهاء عقد أبرم مع سفينة تم استئجارها للسكن بعد وقوع الزلزال.

٦٤ - وفي الوقت نفسه، نُقِل مركز الاتصال والدعم الموجود في سانتو دومينغو إلى أماكن العمل الدائمة، واستمر في تقديم الدعم الإداري إلى البعثة بجميع عناصرها. وعلاوة على ذلك أُنشئ أيضاً وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري مكتب إقليمي متكامل في ليوغان، بينما يجري العمل لتقييم الاحتياجات الأطول أجلا.

٦٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سعت البعثة لتحقيق هدف رئيسي بملء الوظائف الجديدة المأذون بها بموجب سلطة الالتزام للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ وميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وأسهم نشر ''فريق النمور'' بهدف التركيز حصراً على عملية الاستقدام المذكورة إسهاماً كبيراً في معالجة النقص الشديد في الموظفين في البعثة. وقد كان للموظفين الوطنيين وعددهم ١٧١ موظفاً والموظفين الدوليين وعددهم ٣٣٤ موظفاً الذين تم استقدامهم منذ إنشاء الفريق في آب/أغسطس ٢٠١٠، دور هام في القيام بعبء العمل الذي نشأ عن قدوم القوات وأفراد الشرطة وعن اتساع نطاق الأنشطة التي كلفت بها البعثة.

خامساً - أنشطة الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتنمية

التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

٦٦ - انخرط الفريق القطري والبعثة، بعد وقوع الزلزال بوقت قصير، في عملية تخطيط مشتركة تُوجت بصياغة إطار استراتيجي متكامل. وأقرت فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة هذا الإطار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وأقرته حكومة هايتي في شباط/فبراير. ومن خلال الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي أصبح الإطار البرنامجي الرئيسي لجميع كيانات الأمم المتحدة في هايتي، اتفق البرنامج القطري والبعثة على أهداف ونتائج استراتيجية مشتركة تتوافق مباشرة مع الأولويات المحددة في خطة العمل الوطنية للإنعاش والتنمية التي وضعتها حكومة هايتي.

٦٧ - وفي الوقت الذي صيغ فيه الإطار الاستراتيجي، كثفت البعثة والفريق القطري أيضاً جهودهما لوضع برامج مشتركة وتنفيذها. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قام الفريق القطري باختيار ١٤ مشروعاً وصياغة ملامحها وتقديمها إلى اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ٣٠٠ مليون دولار، منها ٢٢٤ مليون دولار، أي ٧٥ في المائة، ما زالت دون تمويل. ومن بين المشاريع المقدمة وعددها ١٤ مشروعاً، ضمت ١٠ منها وكالتين على الأقل من وكالات الأمم المتحدة. وكانت هذه المشاريع تتعلق بمجالات التعليم والتوظيف والزراعة والرعاية الصحية والعنف القائم على التحيز الجنسي والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

٦٨ - وبفضل هذه الجهود المشتركة، تمكنت الأمم المتحدة من إحراز بعض التقدم في تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للسكان في عام ٢٠١٠. فعلى سبيل المثال، أمكن لنسبة ٩٠ في المائة من سكان مخيمات المشردين داخلياً الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وارتياد ٣٦٧ فصلاً تعليمياً مؤقتاً، وجرى بناء ما يزيد عن ١٠٠ مدرسة شبه دائمة. ولا يقل عن ذلك أهمية توفير ٥٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل لأجل قصير، وتم إنشاء ما يقرب من ٣١ ٦٥٦ ملجأً مؤقتاً تؤوي ١٥٨ ٠٠٠ أسرة.

التصدي لوباء الكوليرا

٦٩ - في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أطلقت الأمم المتحدة مع السلطات المحلية نداءً استراتيجيا للتبرع بأموال إضافية للتصدي لوباء الكوليرا. وتشمل هذه الاستراتيجية قطاعات رئيسية للتصدي، من بينها: الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وإدارة شؤون المخيمات وتنسيقها؛ واللوجستيات؛ والاتصالات، بتكلفة يبلغ مجموعها ١٧٥ مليون دولار. وإلى ١٥ آذار/مارس، بلغت نسبة تمويل القطاعات المتصلة بالكوليرا من نداء التبرع ٤٦ في المائة.

٧٠ - وفي إطار التصدي الدولي الأوسع نطاقا لوباء الكوليرا، قدمت البعثة دعما هندسيا لإنشاء مراكز علاج الكوليرا. وشاركت البعثة أيضا في عملية توزيع واسعة النطاق لأطقم النظافة الصحية العائلية، وأقراص تطهير المياه، وأملاح الإماهة الفموية، قادتها مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمديرية الوطنية للماء الصالح للشرب والصرف الصحي، وذلك بفضل إمدادات قدمتها اليونيسيف.

٧١ - وقادت حكومة هايتي وشركاؤها حملات توعية لإحاطة السكان علما بوسائل الوقاية من الكوليرا وسبل علاجها، وذلك بواسطة رسائل أعدتها وزارة الصحة، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وأذيعت في إذاعة البعثة التي تبث على موجة تضمين التردد FM، إلى جانب محطات إذاعية أخرى. ويسرت مجموعة التعليم تنظيم حملة توعية بشأن الكوليرا شملت نصف عدد المدارس في البلد، وتمكنت المجموعة الفرعية لحماية الطفل من التعامل مع ٣٨ ٠٠٠ طفل في ٦٤٠ مركزا استشفائيا على صعيد البلاد. وعلاوة على ذلك، عملت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية والشركاء في مجموعة الزراعة لضمان وصول رسائل واضحة وعملية عن الكوليرا إلى المزارعين، لتقليل الأثر الاقتصادي على الإنتاج الزراعي، ولضمان الأمن الغذائي.

٧٢ - وفي أواخر شباط/فبراير، كان قيدَ العمل في هايتي ٩٨ مركزا لعلاج الكوليرا، و ٢١٥ وحدة لعلاج الكوليرا، و ٦٤٢ موقعا للإماهة الفموية. وخلال الفترة المشمولة

بالتقرير، كانت بعض السلطات المحلية مترددة في تحديد مواقع لمراكز العلاج ومراكز التخلص من النفايات ومدافن لها، في ضوء المظاهرات العامة المناوئة لتلك المواقع. ولم تكن من قرارات عديدة في هذا الشأن قد صدرت وقت إعداد هذا التقرير.

مكتب المبعوث الخاص لهايتي

٧٣ - في ١٠ آذار/مارس، كان المانحون الدوليون من القطاع العام قد صرفوا ٣٠,٤ في المائة من الأموال التي تعهدوا بها لجهود الإنعاش من الزلزال للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المبعوث الخاص، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متابعة المعونة المقدمة إلى هايتي، وساهم أيضا مساهمة كبيرة في إنشاء اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وتشغيلها، عن طريق تقديم الدعم التقني إلى رئيسي اللجنة، وتعيين مستشار للملاجئ لكي يعمل مع أفرقة إدارة الملاجئ والركام التابعة للجنة. وشارك المكتب أيضا في تقييم وتنقيح العناصر البيئية للمشاريع المقدمة إلى اللجنة، وهو في الوقت الراهن يدعم عملية وضع الخطط الصحية التي تقودها وزارة الصحة، ويشمل ذلك الجهود المبذولة لمواجهة وباء الكوليرا.

سادسا - الجوانب المالية

٧٤ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٦/٦٥ مبلغ ٨٥٣ ٨٢٧ ٤٠٠ دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد قدمت الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى الجمعية العامة للنظر فيها خلال الجزء الثاني من دورتها الخامسة والستين المستأنفة.

٧٥ - وإلى غاية ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٢٤٧,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٩٢٦,٣ ١ مليون دولار.

٧٦ - وإلى غاية ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بالقوات وبوحدات الشرطة المشكلة في البعثة ٥٩,٦ مليون دولار. وجرى رد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، على التوالي، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

سابعاً – ملاحظـات

٧٧ – كانـت السنة التي أعقبـت الزلـزال الكـارثي الـذي وقـع في ١٢ كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠١٠ سنة عسيرة للغاية. فقد واجهت هايتي المهمة الصعبة المتمثلة في إعـادة البنـاء والتكيـف مع عواقبها، حيث قتل ٠٠٠ ٢٣٠ من مواطنيها فيها وأصيبت أعداد لا حصر لها منهم؛ وتفشي الكوليرا التي أدت حتى الآن إلى وفاة ما لا يقل عن ٦٠٠ ٤ شخص وإصابة ما يربو على ٠٠٠ ٢٤٠ شخص بالعدوى؛ وإعصار توماس الذي مرّ بقرب شديد منها؛ وعدم الاستقرار والمأزق السياسي. وما يتصل بذلك من عنف انتخابي. ويعد التشرد المستمر واستمرار ظروف المعيشة المحفوفة بالخطر لما يربو على ٠٠٠ ٨٠٠ من الهايتيين مما يُذكِّر يوميا بالحاجة إلى تعجيل وتيرة جهود إعادة البناء.

٧٨ – وسوف ترث حكومة هايتي القادمة مجموعة من التحديات الهائلة التي يزيد من تعقيدها حلول موسم آخر من مواسم الأعاصير، ونقص شديد في خبرة القطاع العام، وتنامي الشعور بالإحباط بين عموم السكان إزاء القيادة السياسية الراهنة والنظام الاجتماعي والاقتصادي القائم منذ أمد بعيد. وسيواجه رئيس هايتي القادم فترة ممتدة من التعايش الصعب مع برلمان منقسم وقد يكون من الصعب التحكم فيه. وسيتعين على فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي أن يعملا معاً لتلبية تطلعات الشعب الهايتي وتحقيق الإصلاحات التي حرموا منها لأمد طويل.

٧٩ – ومما يسرني أنه يبدو أن هناك توافقا في الآراء على ضرورة التصديق على حزمة التعديلات الدستورية التي وافق عليها البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قبل مراسيم تأدية الرئيس الجديد اليمين، التي من المقرر أن تجري في موعد لا يتجاوز ١٤ أيار/مايو. وسيتعين على البرلمان الجديد أيضا أن يتخذ قرارا بشأن تحديد قانون حالة الطوارئ الصادر في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أو استمرار نفاذه إذا تقرر أن تستمر اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي إلى ما بعد تشرين الأول/أكتوبر. وسيتعين على اللجنة من جانبها أن تضاعف جهودها لتحقيق إعادة بناء واضحة للعيان سيكون تحقيق الاستقرار الاجتماعي رهينا بها.

٨٠ – ولتحقيق سلام وازدهار دائمين، ينبغي للهايتيين أن يؤمنوا بمبدأ سيادة القانون. وسيقتضي ذلك التزاما حقيقيا بإنشاء قضاء مستقل وفعال، وبرلمان مسؤول أمام الشعب ولا يخضع لمصالح خاصة، وحكومة تتسم بالشفافية وتستجيب لاحتياجات البلد وتمثل الشعب الهايتي بحق. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل سيادة القانون إنشاء سجل شامل للأراضي وسجل مدني شامل، إلى جانب قوانين للتشييد والبناء، وقوانين تجارية. ويجب أن

تتجلى في قدرة الدولة على توصيل الضرائب وضمان حماية قانونية كافية كوسيلة لتيسير التنمية الاقتصادية.

٨١ - وستحتاج هايتي إلى دعم متواصل من المجتمع الدولي من أجل تحقيق إصلاح عام لسيادة القانون. وأهيب بالشركاء الدوليين أن يعملوا مع الحكومة والأمم المتحدة في مجهود منسق ومتسق لتدعيم سيادة القانون في هايتي. وينبغي أن يقوم هذا المجهود على إطار متفق عليه يرمي إلى التغلب على النزعة الثنائية التي سادت حتى الآن، والتي لم تسفر سوى عن قدر قليل من حيث النتائج الدائمة.

٨٢ - وفي هذا السياق، أعادت عودة جان - كلود دوفالييه إلى الأذهان التاريخ المضطرب الذي شهدته البلاد والمتمثل في العنف الذي كانت ترعاه الحكومة. ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية أن تسلك السلطات الهايتية جميع المسارات القانونية والقضائية في هذه المسألة. ومن شأن مقاضاة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبوها ضد شعبهم أن يوجه رسالة واضحة إلى شعب هايتي مفادها أنه لا يمكن الإفلات من العقاب. ويقع على عاتق الإدارة القادمة أيضا أن تستفيد من إنجازات رئاسة بريفال، التي أنهت العنف السياسي الذي كانت ترعاه الدولة وأتاحت للهايتيين التمتع بحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

٨٣ - وإنني أعتزم تقديم تقييم أكثر شمولا للتحديات والاحتياجات الأمنية في هايتي في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن. وقد تعهد المرشحان الرئاسيان النهائيان، إلى جانب غيرهما من المرشحين، خلال الحملة الانتخابية، بإعادة إنشاء قوة عسكرية في هايتي. وينبغي أن يتضح الموقف السياسي في الأشهر القادمة، بما في ذلك تأثيره على وجود البعثة ومستقبلها وولايتها. وفي غضون ذلك، ستواصل البعثة جهودها لتدعيم الشرطة الوطنية الهايتية وزيادة حجمها، على نحو ما أذن به من مجلس الأمن.

٨٤ - وأمام هايتي فرصة المضي في انطلاقة جديدة بإدارة جديدة. ويجب على القيادة الجديدة أن تحاول مداواة جراح مجتمع منقسم بشدة وأن توفر الوظائف والتعليم والخدمات للسكان المعسرين من الناحية الاقتصادية. وستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة الجديدة وجميع قطاعات المجتمع الهايتي من أجل تدعيم سيادة القانون في هايتي، وكفالة تمكن السكان من التمتع الكامل بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية الأساسية.

٨٥ - وأود في الختام أن أعرب عن امتناني الصادق لممثلي الخاص، إدمون موليه؛ ومبعوثي الخاص، رئيس الولايات المتحدة السابق وليام ج. كلينتون، وللرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، على شجاعتهم وتفانيهم من أجل بناء هايتي أفضل خلال مرحلة عسيرة للغاية من تاريخ هذا البلد.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكري

(في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١)

البلدان	ضباط الأركان		القوات		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
الأرجنتين		١١	٢٩	٦٧٣	٧١٣
الأردن		١٠		٦٠٢	٦١٢
إكوادور		١		٦٦	٦٧
أوروغواي		٨		١٠٨٢	١١٢٧
باراغواي		١		١٣١	١٣٢
البرازيل		٢٢	١٤	٢١٥١[أ]	٢١٨٧
بوليفيا		٣	١٩	١٨٥	٢٠٧
بيرو	١	٥		٣٦٦	٣٧٢
جمهورية كوريا		٢	٤	٢٣٥	٢٤١
سري لانكا		١١		٩٤٩	٩٦٠
شيلي		٣	٧	٤٩١	٥٠١
غواتيمالا		٥	١٢	١٣١	١٤٨
فرنسا		٢			٢
الفلبين		٢		١٥٤	١٥٦
كندا	٣	٧			١٠
نيبال		١٥	١٦	١٠٤٣	١٠٧٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١	١٥	٣٠		٩
اليابان		٢	١	٢٢٢	٢٢٥
المجموع	**٥**	**١٢٥**	**١٣٢**	**٨٤٨١**	**٨٧٤٣**

(أ) من بينهم بيروفي ملحق بالوحدة البرازيلية.

المرفق الثاني

تكوين وقوام قوات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

(في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١)

البلدان	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الاتحاد الروسي	١	٦	٠	٠
الأرجنتين	٠	٢٠	٠	٠
الأردن	٠	٦٩	٠	٤٨٠
إسبانيا	٢	٢٥	٠	٠
إندونيسيا	١	٩	٠	٠
أوروغواي	٠	٦	٠	٠
باكستان	٠	٣٠	٠	٢٨٠
البرازيل	٠	٤	٠	٠
بنغلاديش	٠	٦	١٣٢	٣٤٤
بنن	١	٤٠	٠	٠
بوركينا فاسو	٩	٣٧	٠	٠
بوروندي	٠	٤	٠	٠
تايلند	٥	١٢	٠	٠
تركيا	٢	٣٩	٠	٠
تشاد	٢	١٥	٠	٠
توغو	٠	٠١	٠	٠
جامايكا	٠	٥	٠	٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣	١٠	٠	٠
رواندا	١١	٦٤	٠١	٤٠
رومانيا	٦	١٧	٠	٠
سري لانكا	١	٢٥	٠	٠
السلفادور	٦	١٤	٠	٠
السنغال	٠	٢٩	٠	١٤٠
السويد	٠	٣	٠	٠
شيلي	٢	١٢	٠	٠

البلدان	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
صربيا	٠	٥	٠	٠
الصين	٠	٢٩	٠	٠
غرينادا	٠	٣	٠	٠
غينيا	١	٤٥	٠	٠
غينيا – بيساو	٢	٥	٠	٠
فرنسا	٥	٦٣	٠	٠
الفلبين	٣	١٥	٠	٠
قيرغيزستان	٠	٢	٠	٠
الكاميرون	١	١١	٠	٠
كرواتيا	٠	٣	٠	٠
كندا	١٤	١٢٢	٠	٠
كوت ديفوار	١٦	٨٩	٠	٠
كولومبيا	٠	٢٦	٠	٠
ليتوانيا	٠	٢	٠	٠
مالي	٣	٥٥	٠	٠
مدغشقر	٢	٣٠	٠	٠
مصر	٠	٢١	٠	٠
النرويج	٢	٣		
نيبال	٢	٥٢	١٤	١٢٦
النيجر	٤	٥١	٠	٠
نيجيريا	٥	٢	٣٧	١٠٣
الهند	٣	٧	٠	٤٥٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٥	٤١	٠	٠
اليمن	٠	٢٠	٠	٠
	١٢١	١١٧٤	١٨٤	١٩٧٢
المجموع	**١٢٩٥**		**٢١٥٦**	
المجموع الكلي			**٣٤٥١**	

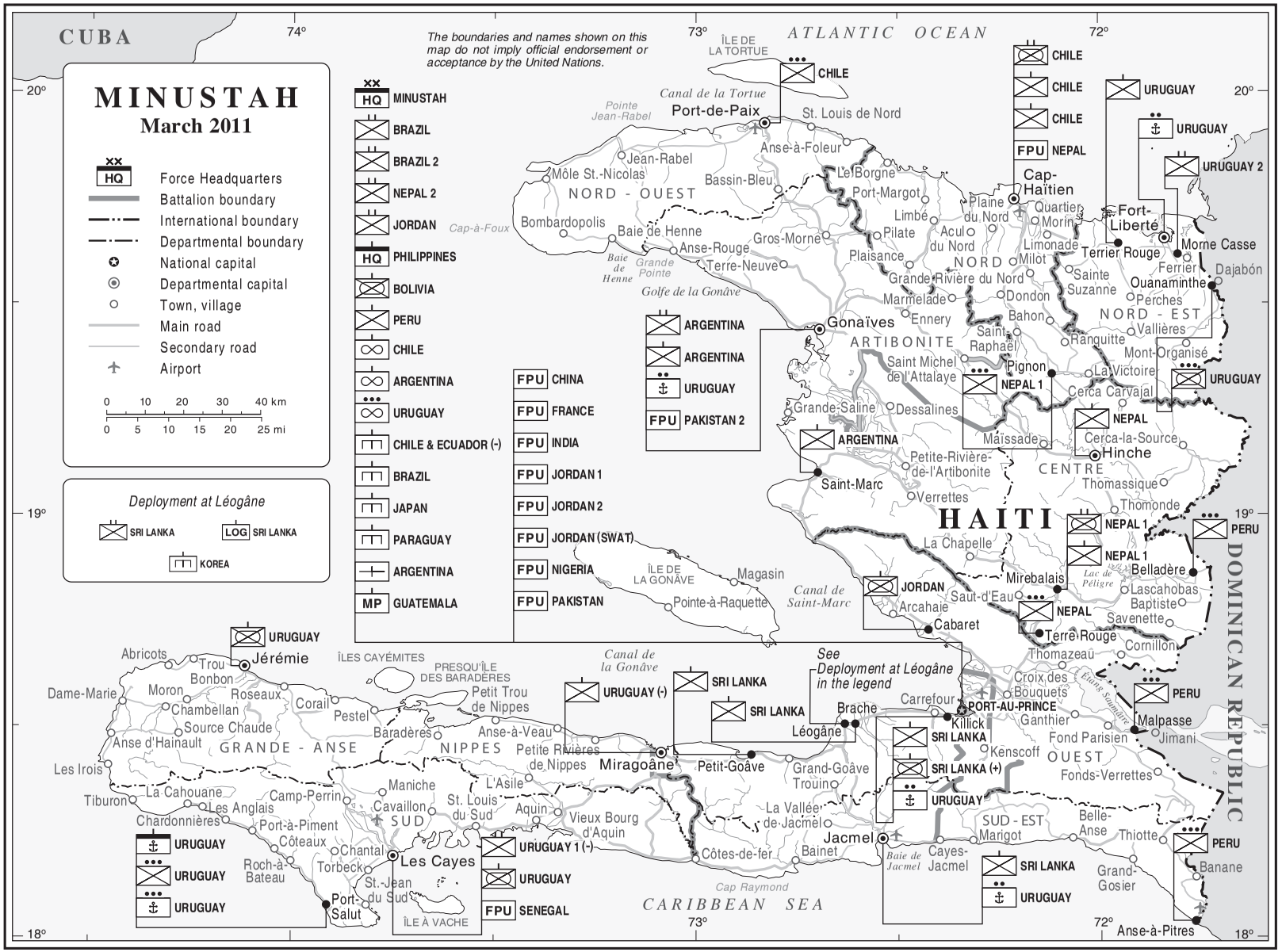

Map No. 4224 Rev. 29 UNITED NATIONS
March 2011

Department of Field Support
Cartographic Section

S/2011/183